

إحترنا للطالب

د. عيسى طيننا في الإنسانية

بقلم الدكتور محمد محمد الجوهري

أهـنـد اؤر

الى كل طالب عربى يسعى الى العلم والمعرفة
فى اى مكان • أهلى هذا الكتاب

المؤلف

دكتور محمود محمد الجوهري

تقديم

ان الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى الشعب ممثلا فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية يوم ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ ، هو حصيلة كفاحنا فى تاريخنا المتصل الطويل ، ودليل العمل الثورى للشعب العربى كله ، سعيا الى الحرية والكفاية والعدل والوحدة .

لقد ألقى الميثاق الاضواء الكاشفة على طبيعة نظامنا ، فأوضح بصورة قاطعة الفروق القائمة بينه وبين النظم الأخرى ، وكشف طريقه الممتد نحو المستقبل ، بحيث يكون من الخطأ محاولة كشف هذا الطريق فى ضوء تعاليم أى نظام آخر .

أن بلورة فلسفة ثورتنا فى « الميثاق » تعتبر ضرورة لتكوين العقلية، القادرة على متابعة العمل الثورى فى آفاقه الممتدة، ولتوضيح أساليب العمل أمام الشعب فى نطاق المسئوليات الجديدة ، لقد أكدت التجارب أن شعبنا ، اذا ما تحددت أهدافه فى وضوح ، ووجد قيادته المؤمنة الواعية ، اهتدى الى طريقه ، واستطاع أن يتحرك نحو أهدافه بكل ما فيه من أمل دافع ، وبكل ما فيه من طاقة خلاقية .

لقد سجل « الميثاق » أن ثورة الشعب قد قضت على دكتاتورية الطبقة الرجعية المستغلة المتحالفة مع الاستعمار ، وأقامت حكم الشعب ، ففتحت الطريق أمام كل قوى الشعب الوطنية لتنتقل وهى تملك إرادتها ، لتبنى مجتمعا يقوم على الحرية والكفاية والعدل،

ولقد صور « الميثاق في الباب الاول هذا الموضوع ابلغ تصوير
في الكلمات الآتية :

« ان يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان بداية
مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل
للشعب العربى فى مصر ، ان هذا الشعب فى
ذلك اليوم المجيد بدأ تجربة ثورية فى جميع
المجالات وسط ظروف متناهية فى صعوبتها
وظلامها وأخطارها فتمكن هذا الشعب بصدقه
الثورى وبارادة الثورة العنيدة فيه أن يغير حياته
تغيرا سياسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية
الواسعة . ان اخلاص الشعب المصرى لقضية
الثورة ووضوح الرؤية أمامه واستمراره الدائب
فى مصارعة جميع أنواع التحديات قد مكنه دون
أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية
وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر
التاريخ من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود
الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية
والمعنوية .

ان الشعب المصرى فى بدء ثورته المجيدة فى
٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أدار ظهره نهائيا لكل
الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية
وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا
قرون الاستبداد والظلم وأسقط الى غير رجعة جميع
السلبات التى كانت تحسد من ارادته فى إعادة
تشكيل حياته من جديد .

ان طاقة التغيير الثورى التى فجرها
الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى
العظيمة الكامنة فيها ، اذا ما عادت الى الذاكرة

كل جحافل الشر والظلام التي كانت تتربص بكل
عود أخضر للأمل ينبت على وادى النيل العظيم
لقد كان الغزاة الاجانب يحتلون أرضه
وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب
الوطن المصرى وتحطم مقاومته ..

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم
بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع ،
وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه
خيراتها ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها
غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من
الاستغلال للثروة المصرية بعدما استطاع
السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية
لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضد الشعب ،
أن القيادات السياسية المنتظمة لنضال الجماهير
قد استسلمت واحدة بعد واحدة ، واجتذبتها
الامتيازات الطبقية ، وامتصت منها كل قدرة على
الصمود ، بل واستعملتها بعد ذلك فى خداع
جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة ،

لقد تحملت الثورة منذ يولييه عام ١٩٥٢ حتى الآن عبء
التخطيط للمجتمع الجديد ، بكل ما يتطلبه هذا التخطيط من هدم
كل معوقات التحرر والتقدم التى تفاعلت فى مجتمع ما قبل الثورة ،
وذلك بالقضاء على الاستعمار وأعوانه وبالقضاء على الاقطاع
والاحتكار والسيطرة والاستغلال وذلك بإقامة جيش وطنى قوى
وبإقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة .

وتعتبر ثورتنا الحد الفاصل في تاريخ بلدنا ، بل في تاريخ الأمة العربية كلها ، حداً فاصلاً بين عهود الذل والاستعباد والسيطرة وعهود الاستقلال والحرية الحقيقية والعمل المتواصل لرفع مستوى الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والحد الفاصل بين الديمقراطيات الزائفة والنظم الحزبية المضللة التي قامت على الترغيمات الأنانية والمتاجرة بقوت الشعب وبين ديمقراطيات صحيحة للشعب فيها الكلمة العليا .

كانت المعركة ضد الملكية مقدمة لإعلان الجمهورية ، وكان القضاء على الاقطاع والامتيازات الاجتماعية الموروثة مقدمة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وكان حل الأحزاب والقضاء على الاستعمار مقدمة لإجلاء الغاصب وزلزلة القوائم التي يستند إليها .

تغلبنّا على كل أنواع الضغط السياسي والاقتصادي ، وقهرنا العدوان الثلاثي الغاشم الذي قامت به دولتان من أكبر الدول الاستعمارية في العالم وفي أعقابهما تابعتهما إسرائيل ، وأمنت الثورة بأن الطريق الوحيد لتحقيق أهدافها هو البناء الداخلي ، ولذلك فقد ضربت الأيادي السمرّاء في رمال الصحراء فأنبتت الزرع والخير واقتطعت كل يوم من الصحارى مساحات شاسعة لتضمها الى الوادي الأخضر ، وارتفعت المداخل كالمآذن في كل ركن من أركان جمهوريتنا ، وتحول اقتصادنا من اقتصاد تابع لبول الاستعمار الى اقتصاد وطني يفيض خيره على المواطنين ، وتطورت ثقافتنا حتى تغلبنا على التخلف الذي ورثناه في عهود الاستعمار .

ان المعركة الاجتماعية التي وضعت علامتها الأولى في قانون الإصلاح الزراعي الأول الصادر في ١٩٥٢/١١/٩ ، قد حققت أهدافها وانتصرت بصدور قرارات يولية عام ١٩٦١ المجيدة التي كانت نتيجة حتمية للرد على الذين يعوقون الزحف الشعبي ، والذين استغلوا فرصة التسامح والحرص على الوحدة القومية

فتسللوا الى تشكيلات الاتحاد القومى وسيطروا عليها وعملوا على
تجميعه .

لقد عملت الثورة على تصفية الصراع الطبقي الحاد ، وذلك
بتذويب الفوارق الضخمة بين الطبقات ، وإزالة الخلاف بين فئات
الناس فى المجتمع حتى أصبح مجتمعنا بكل ملامحه اشتراكيا
ديمقراطيا تعاونيا .

اشتراكى . . . لأن الاشتراكية هى الوعى الذى لا مفر منه
لتحقيق العدل ، فكان توزيع أراضى الاصلاح الزراعى والأراضى
المستصلحة ، وكذلك سيكون توزيع الأراضى الناتجة عن برامج
زيادة المساحة المنزرعة باستغلال فائض مياه النيل أو إقامة السد
العالى أو الآبار الجوفية ، توزيعها وليس بيعها ، لأن بيعها سوف
يؤدى الى أن يمتلكها الذين يملكون ، بينما هدفنا الاشتراكى أن
يملك الذين لا يملكون ، وكذلك كان الاتجاه الى وجود قطاع عام
فى الصناعة يشارك فى ملكية المؤسسات الكبرى ، وسيطر على
مصادر القوة الرئيسية كالكهرباء والبترول مثلا . . .

ديمقراطى . . ذلك لأن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على
تحقيق أمانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان جسامه المهمة تحتاج
الى مشاركة واسعة المدى فى العمل لها ، من هنا جاء التفكير فى
الاتحاد القومى كأداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة
الوطنية ، وكان هدفه تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو
التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة ، ثم جاءت بعد ذلك فكرة الاتحاد
الاشتراكى العربى ، حتى يمكن أن يحمل الرسالة على أسس أكثر
فاعلية لتحقيق حكم الشعب بالشعب بعيدا عن الرجعية التى تسللت
الى تشكيلات الاتحاد القومى فى الماضى .

تعاونى . . لأن التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص
وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فلم

يكن من المعقول مثلا أن تكون الاشتراكية هي مجرد تحويل الأجير إلى مالك أرض ، وانما الاشتراكية الحقيقية تتأكد حين يؤصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالكيها الجديد فيوفر له كل احتياجات الانتاج ويحميه من الاستغلال ، وكذلك الحال في الصناعة ، فان الاشتراكية ليست مجرد تشجيع أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل ان الاشتراكية الحقيقية تتأكد حين يتحول هذا التشجيع إلى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام وتصرف الانتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

من هنا نستطيع أن نصل إلى تحليل منطقي لمبدئنا «الاشتراكي الديمقراطي التعاوني» ، ان الاتحاد الاشتراكي أصبح الحل الوحيد لمشكلة دفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطي يؤكد حكم الشعب بالشعب ، وفي الوقت نفسه فان الاشتراكية والتعاون هما الحل لمشكلة إعادة قوانين العدالة بين المواطنين وخلق فرص المساواة أمامهم .

واذا كانت الديمقراطية هي الحرية السياسية ، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، فانه لا يمكن الفصل بينهما ، انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب .

لقد أوضحنا المعنى العام لكل دعامة من الدعائم الثلاث التي قام عليها مجتمعنا « الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » ، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

• اشتراكي .. أي أن يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ويعود عائدها عليه .

• ديمقراطي .. يؤكد حكم الشعب بالشعب وإن السيادة العليا له .

♦ تعاونى .. اى ان يكون الفرد للمجموع والمجموع للفرد .

وسأتناول فى كتابى هذا الحديث عن الديمقراطية بمفهومها الاجتماعى والسياسى كما جاء « بالميثاق » ، لأنها الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع المجالات ، وهى التى تمده بأوسع القوى وتكشف أمامه أفسح الطرق وهى بالمنطق الاشتراكى تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطنى فى وقت واحد الذى لا بد له من تنظيم شعبى يقود حركة الجماهير ، محتشدة متجمعة ليستطيع أن يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلبي هذه المطالب .

والله ولى التوفيق ،

القاهرة فى ١٠/١١/١٩٦٢

دكتور

محمد محمد الجوهري

مفهوم الديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم ، ولا هي بالنظام الذى يعنى بتشكيل أسلوب معين للاقتراع فحسب ، فنحن حين نقول ان الديمقراطية طريق أو أسلوب للحياة ، انما نعنى تماما هذا المعنى ، وهو أن الديمقراطية أسلوب للحياة التى نعيشها يوما بعد يوم ، فليس قصارى أمرها اذن أن تكون حكومة وقوانين وبرلمانا •

ان الديمقراطية طريقة للنظر الى الحياة ، وهى نظام يعنى بالمبادئ الاساسية للسلوك الانسانى ، هذه المبادئ التى يمكن للناس أن يحكموا بمقتضاها على الأشياء بأنها خير وأنها شر ، أنها مبادئ قديمة أبلتها قرون من الفكر ومن التجربة ، فالجديد ليس المبادئ ، بل الجديد هو تطبيق هذه المبادئ فى حياتنا اليومية ، وتطويرها لعالم ماضى خلقه العلم والصناعة خلقا جديدا • (١)

كيف يتسنى لآى انسان أن يقيس مدى تقدم الديمقراطية أو مدى تخلفها ؟ كيف يتسنى لنا أن نقرر قبل فوات الأوان ، ما اذا كنا نسير حقيقة الى الأمام فى ذلك الطريق الطويل الشاق ، أو أننا نرجع القهقري لنقطع الطريق المحزن المؤدى الى الطغيان ؟ ان مجرد احصاء الزيادة المطردة فى مظاهر الترف والرفاهية داخل البيوت ،

(١) الحرية والكرامة والانسانية - محمد زكى عبد القادر ص ٧٤ نقلا عن الدكتور شبل شميل وهو طبيب سورى متمصر شارك فى كثير من الابحاث الفلسفية والعلمية (١٨٥٣ - ١٩١٧)

«أجهزة التليفزيون ، وفي عدد الذين يصيبون غذاء كافيا ، لا يعد
«مقياسا في حد ذاته » .

يقول وولتر ليبمان الصحفي الامريكى المشهور :

« لم يكن من العسير على - وقد خبرت النسيم العليل الذى
كان يهب على العالم قبل الحربين - أن أعترف بالمرض الذى انتاب
الديمقراطيات الحرة ، لكننا حين جرفنا دوى استعداد عسكري
للحرب الكبرى الثانية ، لم يعد هناك شك فى وجود خلل عميق فى
مجتمعنا وأن هذا الخلل لا يرجع الى تسليح أعدائنا ولا سوء الظروف
التي يمر بها البشر ، بل يرجع الى أنفسنا ، وكنت واحدا من
الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ، لم تكن نشك فى ضرورة
المقاومة الى أقصى حد وفى أن الهزيمة ستخلف آثارا لا صلاح لها ،
ولا طاقة لأحد باحتمالها ، لكننا كنا مجموعة من المواطنين نؤمن
إيمانا عميقا بأن الحرب الشاملة لا تتيح لعالمنا أن يكون مسرحا
لأمونا للديمقراطية ولا للحريات الأربع » .

ورغم أن الديمقراطيات نجت من الهزيمة والخضوع فإنها
عجزت عن صنع السلام وإعادة النظام للعالم ، ففي خلال جيل واحد
أخفقت الديمقراطيات الحرة فى اجتناب نشوب حرب مدمرة جديدة

مفهومنا للديمقراطية :

الديمقراطية السليمة هي ديمقراطية اجتماعية تهدف الى اقامة
مجتمع جديد ، هذا المجتمع الجديد غير المجتمع القديم الذى كنا
نعيش فيه ، وذلك لكى تكون بلدنا مستقلة سياسيا وفى الوقت
نفسه تكون مستقلة اجتماعيا بمعنى أن نكون أحرارا سياسيا
لا نخضع للاستعباد السياسى ، ولا نخضع لنفوذ أجنبى ونكون
مستقلين اجتماعيا ، أى أحرارا فى تكوين بنائنا الاقتصادى وتكوين

بنائنا الاجتماعي لأن اقتصاديات أي مجتمع هي التي تمثل التكوين السياسي . (١)

وقد عانينا كثيرا من الديكتاتوريات تحت اسم الديمقراطية ، ديكتاتورية رأس المال وديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية الأقلية تحت اسم البرلمان . ولكن الحرية والديمقراطية ليس معناها بأي حال من الأحوال برلمانا وفبة وشعارات ديمقراطية ولكن الحرية هي في حرية الفرد ، ولأغلبية الشعب . حرية للفرد . . الفلاح في القرية والعامل في المصنع ، ولكل فرد من أبناء الشعب ، وإذا قلنا الحرية فنحن نقصد حرية الكلام حرية النقد وحرية الاجتماع دون أن نخاف ، والحرية قد تكون سياسية أو اجتماعية ، فإذا كان مفهوم الحرية السياسية أن للمواطن الحق في تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق في نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص ، وتكون الديمقراطية السياسية حقيقة إذا كان هناك عدالة اجتماعية ، وإذا توافرت الديمقراطية الاجتماعية وإذا تكافأت الفرص (٢) .

وتعد الديمقراطية في حد ذاتها وسيلة - وليست غاية - لإقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ، مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لكن كيف يحقق الشعب الديمقراطية المطلقة ؟

كيف يحقق الشعب بالديمقراطية المطلقة أهدافه في الكفاية والعدل ، أهدافه في العدالة الاجتماعية ، طالما أن الرأسمالية المستغلة والاقطاع ورثا عناصر القوة في المجتمع على مر السنين . أما الشعب فحرم من جميع عناصر القوة (٣) . فطالما كان للطبقات

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .
(٢ ، ٣) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

المستغلة الحرية لتستغل الشعب العامل ، والشعب العامل أو الطبقة العاملة ليس لها حرية عدم الخضوع لهذا الاستغلال لا تكون هناك حرية ، الشعب العامل ليس له الحرية لعدم الخضوع الا اذا خضع والا لا يأخذ أجرته ، اذن ليس أمامه الا أن يخضع (١) . فاذا قضينا على الظلم الاجتماعى ستتسع قاعدة الحرية وكلما سرنا فى الاشتراكية كلما سرنا فى توسيع قواعد الحرية لأن الظلم الاجتماعى دائما كان تأثيره بالغا ومؤثرا على الحرية السياسية ، وكانت الحرية السياسية تقال مجازا طالما هناك ظلم اجتماعى . فمنحن بقضائنا على الظلم الاجتماعى على مراحل وعلى فترات بالكفاية والعزم نجد أننا نفتح جميع الأبواب للحرية (٢) .

وبالديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة فى داخل الشعب يمكن أن تحل الخلافات التى توجد باستمرار بين الشعب ، اذ علينا أن نحل هذه الخلافات والمتناقضات بالطرق السلمية وان كانت هذه الخلافات لا يمكن أن تنتهى بأية وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا أن نخفف من أثرها .

وهذه هى الديمقراطية ، فبالحرية والنقاش والتثقيف والفهم وتحديد الخطأ والصواب والعمل الدائم نعرف الخطأ والصواب ويستدعى أن نسير فى تنظيمنا الشعبى بطريقة تجعل الفرد العادى هو خلية ثورية وتستدعى أيضا أن نغير بعض الأساليب أو كثيرا ونصحح الخطأ ، وهذا يستدعى أن يكون الشعب فى عمل متواصل ، من الأساليب التى ورثناها (٣) .

(١) من كلمات السيد الرئيس يوم ٢٥/١١/١٩٦٢ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ٢٧/١١/١٩٦١ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ٢٥/١١/١٩٦١ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

أن الديمقراطية في ظل نظامنا لا تريد أن تأكل الشعب ،
أما البرجوازية الرأسمالية بأنيابها فهي التي تريد أن تأكل الشعب
أن الحرية تأتي في الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على
الحرية والديمقراطية لأن رأس المال هو القوة المحركة ، اذن (١)
الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الاقطاعية التي كانت عندنا
في سنة ١٩٢٣ نقلا عن النظام الغربي ليست الا شعارا من أجل
حماية الرأسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال ، الاستغلال
الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي بكل معانيه ، من يقدر أن يوجه
الانتخابات ؟ ومن يعمل دعاية ؟ الرأسمالية المستغلة والاقطاع ،
اذن التفكير الحقيقي لا يمكن أن يمشى على أساس الحرية المجردة
أو الديمقراطية المجردة (٢) .

ان اقامة حياة ديمقراطية سليمة معناه أننا لانمكن دكتاتورية
رأس المال ولا ديكتاتورية الاقطاع من أن تتحكم فينا تحت اسم
الديمقراطية ، وهي تختلف أيضا عن الديمقراطيات الشيوعية التي
تمثل ديكتاتورية البروليتاريا . واذا قلنا اقامة حياة ديمقراطية
سليمة فمعنى هذا أننا لانريد أن تسود طبقة الاقطاع ورأس المال
تحت اسم الديمقراطية الغربية، ولا نريد أن تسود طبقة البروليتاريا
تحت اسم الشيوعية ، وانما نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة
لأجل الشعب الذي قاسى من دكتاتورية رأس المال ومن دكتاتورية
الاقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن الاستغلال بكل
معانيه (٣) .

-
- (١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٢/٣/١٩٦١ في اللجنة
التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .
(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ٢٥/١١/١٩٦١ في اللجنة
التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .
(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٢/٣/١٩٦١ في اللجنة
التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

ولتكون عندنا حرية ديمقراطية ، لا بد أن نحدد أعداء الشعب بالضبط، والهدف هو تجريد هذه الرجعية أو أعداء الشعب من أسلحتها ، والغاية من هذا أنه يوجد خلاف بين الشعب والرجعية ونريد حل هذا الخلاف ونجريد الرجعية من أسلحتها ، فالحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة تكون للشعب لا لأعدائه من الرجعيين ، هذه الديمقراطية تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية للشعب وليس لأعدائه من المستغلين والرجعيين الذين نهبوا حقوقه في الماضي ، وحرموه من كل شيء الا من أقل شيء يمكنه من أن يعيش فمن واجبنا أن نحمي العمل السلمي للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يعمل في البناء الاشتراكي ويبني دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشعر فيها الانسان بالحرية والسعادة (١) .

الأسس التي تقوم عليها ديمقراطيتنا :

كان طبيعيا نزولا على مفهوم الثورة التي هي عمل شعبي وتقدمي ، أن تتلازم حتما مع الديمقراطية التي هي في حقيقتها تأكيد لسيادة الشعب بمجموعه ووضع للسلطة كلها في يده من أجل تحقيق أهدافه ، وكان طبيعيا أن يدخل شعبنا الى الديمقراطية السليمة من مداخلها الطبيعية ، ولقد دلت تجربة الماضي على أن الطريق الى الديمقراطية مشروط بشرطين أساسيين هما : (٢) .

* تحرير الوطن من التبعية الأجنبية ومن الخضوع للاستعمار .
* تحرير المواطن من كل أنواع الضغط والاستبداد السياسي والاجتماعي .

(١) من كلمة السيد الرئيس في الاجتماع الافتتاحي باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ١٩٦١/١١/٢٥ .
(٢) تقرير الميثاق (المحضر الرسمي للجنة تقرير الميثاق) .
ص ٦٥ .

ومن هنا ثبت في مفهومنا الثورى التـلازم الحتمى بين الديمقراطية والاشتراكية ، بين الحرية السـياسية وانتحرر الاجتماعى ، باعتبارهما امتداد واحد للعمل الثورى الذى هو بطبيعته عمل شعبى وتقدمى .

فاذا كانت الديمقراطية تحتاج دائما الى مزيد من الديمقراطية فانها تحتاج فى المحل الأول الى مزيد من الاشتراكية ، ذلك لأن الاشتراكية فى مفهومها القائم على الكفاية والعدل هى وحدها القادرة على تحرير ارادة الجماهير ، حين تستهدف القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، وحين تتجه الى كفالة الفرص المتكافئة للمواطنين فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ، مع تخليصهم من كل قلق يهدد أمن حياتهم ومستقبلهم .

الطريق الى الديمقراطية السلمية :

لقد تحددت معالم الطريق الى ديمقراطيتنا فى ثلاثة أسس رئيسية هى (١) :

- الديمقراطية السلمية ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .
- الوحدة الوطنية شرط لنجاح الديمقراطية السلمية .
- الحرية هى المرادف الطبيعى للديمقراطية .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية- وهذه هى الأسس التى تقوم عليها ، وهذه هى معالم الطريق اليها ، ولا أعتقد أنه يمكن الوصول اليها الا بخوض معركة ثورة توصلنا الى أهدافنا ، لان هذه الأسس لايمكن أن تتحقق بالمقاييس المقررة فى مراحل التطور البطيء كما لا يمكن تحقيقها عن طريق النظريات المستوردة ، بل يجب أن تنبع من تجربتنا الوطنية ، لان الحلول الحقيقية لمشكلات أى شعب لايمكن استيرادها من تجارب الشعوب الأخرى .

(١) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق)

ص ٦٦-٦٧ .

ديمقراطية ما قبل الثورة

مجتمع ما قبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذى عشنا فيه قبل الثورة ؟

أحزاب متعددة .. حكم فاسد .. أهواء وأطماع شخصية .
الانانية والفردية تسيطران على البلاد .. احتكار فئة معينة لحكم
الشعب . استعمار يعمل على تخلف البلاد .. فوارق مخيفة بين
الطبقات .. تفاوت فى الرزق وفى مستوى المعيشة وفى الثقافة
وفى التعليم وفى الصحة ، وفى كل ما يمس البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى .. ضغط وكبت من الطبقات العليا على
مادونها من الطبقات ، لكى لاتجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة
والقوة والحرية للمقاومة والمطالبة بحقها فى حياة انسانية حرة
كريمة .

ثم انحلال خطير فى الطبقة الحاكمة .. بذخ واسراف واستغلال
ثم انعزال بعض الفئات .. وفشو السلبية .. والجمود فى
الأفكار .

والجهاز الحكومى يسير فى تيار خطير ، يجرف معه مصالح
الجماهير وفى كلمات بسيطة يمكن تلخيص ماكان عليه جهاز الدولة
فى انه روتين قاتل ، سلبية مدمرة ، ورشوة وتلاعب وتهريب
وتزوير وإهدار لحقوق الشعب .

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة .. جهاز فى خدمة الأغنيا

والأثرياء واصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتاجين
والضعفاء .

مجتمع منحل .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب .
وانما مصالح الناس ضائعة وشئونهم مهمة ، وأمورهم في يد فئة
مستهترة انتهازية مغرضة .

هكذا كان الحال .. وهكذا أراد لنا الاستعمار وأعوانه
الرجعيين والاستغلاليين والاقطاعيين والنفعيين .

ثم كانت السلبية القاتلة .. التي أدت بنا الى التراخي
والكسل والتواكل .. وتدعم الفساد الذي آستشرى وتغلغل في
كل أمر من أمورنا وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات
الاصلاح .. بل كان هناك يأس تام .. وكدنا نسقط في الهاوية .

ديمقراطية ما قبل الثورة :

كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة ، ولكن
هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين (١) :

أولا - ان معظم هذه التنظيمات خصوصا تلك التي مارست
الحكم منها قبل الثورة كانت انعكاسا لمصالح طبقية ، وكانت كلها
تستند الى تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، ومن ثم فان هذه
التنظيمات لم تكن قائمة على أساس جماهيري وان كان بعضها قد
استطاع في سنوات النضال الوطني من أجل الاستقلال ، أن يحرك
جموعا من الجماهير ، الا أنه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته
لارتباط مصالحه بطريقة غير مباشرة مع مصالح الاستعمار ، ومن
ثم انتهى الى مهادنته ، ومن ناحية أخرى لان النضال الوطني من
أجل التحرر الاجتماعي لاحت مقدماته حتى خلال معركة الاستقلال

(١) من خطاب السيد الرئيس في الجلسة (١٣) للمؤتمر الوطني
تلقوى الشعبية في ١٩٦٢/٧/٢ (محاضر الجلسة الرسمية ص ٩)

الأمر الذى جعل هذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف أنظارها عن مركزها الحقيقية .

ثانيا - انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية ، لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الاحيان محدودة أو سلبية بسبب ضغط المصالح الطبقيّة الحاكمة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لان هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية وعاطفية ، أو حركتها قوى بعيدة عن التربة القومية ، ولم يكن لديها على أى حال ، من التعمق ما يكفل لها مواجهة حتمية التغير الاجتماعى واتخاذ الواقع الوطنى بداية له .

ثم كان هناك الملك السابق الذى هادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حربا عوانا على الحركة الوطنية. والواقع أن الشعب فى مصر كان فى صراع دائم مع الملكية فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع الى الديمقراطية واعلان سيادته ، فكان الحكام يعمدون الى البطش بزعمائه والتشكيل بالاحرار والاستناد الى الاجنبى والاستعانة به فى اخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد الى الاجنبى ليتعاون معهم فى الحكم ويتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

ثم كانت هناك الاقطاعيات الكبيرة من الاراضى فى ايد قليلة احتكرت بها الحياة النيابية أكثر من ربع قرن ، ولو أننا تتبعنا أغلبية النواب والشيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية ، لوجدنا أمرا معينة احتكرت هذه الكراسى وتقاسم أفرادها النظام الحزبى ، معتمدة على ملكية الارض ، أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناخبين ، وما كان يمكن لحرية الرأى الانتخابى ان تنبشأ وتنمو فى ظل الاقطاع .

ويشرح «الميثاق الوطنى» فى الباب الرابع كيف كانت الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ و ثورة ١٩٥٢ خطرا على فضال الشعب المصرى . فان القيادات الباقية من ثورة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطبقة

الاقطاعيين واستعانت ببعض الانتهازيين الطامعين في الغنائم
واغرت جماعات من المثقفين الذين كان ينبغي أن يكونوا حراسا
على أمانى الشعب .

وفي الوقت نفسه ظهرت طائفة من الرأسماليين الذين كان
همهم استنزاف ثروة الشعب

وانتهى الأمر الى ارتقاء جميع الأحزاب تحت أقدام القصر
والاستعمار اللذين تجمعتهما مصلحة مشتركة بالرغم من الخلافات
السطحية .

واجهة ديمقراطية مضللة :

وكان البرلمان والحكم النيابي يمثل في الوقت نفسه أداة يتم
بها خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية فقد كانت أصوات
الجمهير تساق وفقا لارادة الحكام وأصدقائهم ، لانه من الطبيعي
أن من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع
من ثم أن يحتكر أصواتهم ويوجه ارادتهم في عمليات الانتخابات ،
ومن هنا يتضح لنا أن حرية وغيب الحيز ضمان لا بد منه لحرية
تذكرة الانتخابات .

سلطة القصر :

وشجعت هذه الظروف الأسرة المالكة على تجاوز حدودها
وتحول الدستور الى مجرد حبر على ورق .. وخضعت القيادات
السياسية الضعيفة لسلطة القصر وراحت تحاول استرضاءه ، حتى
تضمن الوصول الى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذي هو المصدر
الحقيقي لقوتها ، ووصل الهوان الى حد أن استطاع البعض أن يدفع
للقصر ثمن تغيير الوزارات .. وبذلك حكمت القيادات السياسية
على نفسها بالموت .

. ويختتم الميثاق تسجيله لهذه الفترة من حياتنا بالكلمات
الآتية :

« ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر في حلقه بمرارة
اللل الذي أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار
بفضاله فاقت كل حدود للاحتمال البشرى . »

هيئة التحرير والاتحاد القومى

إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى ، وهو ضرورى .
فانه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت ، أو جرت
محاولة اقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت .
دونه ، وذلك راجع لعدة أسباب (١) :

الأول : ان قوى الثورة فى مواجهتها لجمعية التغيير الاجتماعى .
لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثورى ، تلتقى عليه
الجهود ، ولقد تعرض «الميثاق» لهذا الوضع بالتفصيل ، ومن نتيجة
ذلك أن التجمع الشعبى ، مع النيات الطيبة التى توافرت له . كان
تجمعا يغلب عليه الطابع الفردى ، وكان اقترابا غير منظم من
مجموعة من الأمناء العامة ، ليس لها منهاج تفصيلى ، تلتقى عنده .
جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد ، لتصدر عنه ارادة .
شعبية عميقة ومؤثرة .

الثانى : ان الفكر الثورى فى تلك الفترة ، وهو يتطلع الى
الوحدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفى
مواجهة الظروف المحيطة به - وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة
المحتكرة التى كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية
كن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة
فى الثورة .

(١) من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة «١٣» للمؤتمر
الوطنى لقوى الشعبية (المحضر الرسمى ص ٩٠)

ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم ، حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ؛ مما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل .

الثالث : انه نتيجة لما سبق - من غيات دليل للعمل الثوري ومن خطأ جمع المصالح المتصادقة في وحدة وطنية موهومة - ضاع عنصر الالتزام في التنظيمات الشعبية ، ان غياب دليل العمل الثوري أقام ضباباً حول الهدف من التجمع ، كذلك فان المفهوم للوحدة الوطنية ، بعد غياب دليل العمل ، ضيع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاية أفراد التنظيم وإخلاصهم في خدمة الفكرة التي تشدهم الى هذا التنظيم على أنه لابد من التأكيد أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فان هذه المحاولات فضلاً عما حقته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكري الثوري .

التجربة الأولى :

كانت التجربة الأولى في هيئة التحرير التي كان الهدف منها تعبئة قوى الشعب المادية والروحية فاتجة بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة ؛ وكان دستوراً ينص على بذل النفس والنفس لاجلاء الغاصب عن وادي النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أي استعمار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ، وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أي مؤثر خارجي . وفيما يختص بأهدافها الداخلية بحيث يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقاً لدستور يسجل إرادته ، وإقامة مجتمع على أسس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، للتخلص مما يعانيه من أسباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادي إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشجيع الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رءوس الأموال فيها ، مع كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين

السياسية والاجتماعية فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأي والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة ازمهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، وتبصير المواطنين بواجباتهم ، وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح .

وحددت الهيئة أهدافها الخارجية بالسعى الى دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين .

ثم جاءت الخطوة التالية في الاتحاد القومي «الاول» الذي نص الدستور في مادته ال ١٩٢ على مايتأتى :

«يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيقالأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة» . الخ . وقد علق السيد الرئيس على ذلك في خطاب ألقاه في أول يونيه عام ١٩٥٦ في مؤتمر التعاون بما يأتى : -

«هذا هو الكلامالذى قاله الدستور ولم يقل ان الاتحادالقومى سيكون أداة للاستغلال أو الانتهازية أو لتثبيت الرجعية .

الاتحاد القومى الذى عبر عنه الدستور هو الوسيلة التى نسد بها هذا الفراغ بعد ماهدمنا أحزاب الرجعية ، وقضينا على الانتهازية الى أن نبني مجتمعا سليما يهدف الى الرفاهية - مجتمعا تعاونيا لامجتمعا استغلاليا - قلنا نعمل اتحادا قوميا ، وهذا الاتحاد القومى عبارة عن جبهة وطنية تجمع جميع أبناء هذا الشعب ماعدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا أعوان الاستعمار ، لان الرجعيين وأعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا فينا وسلمنا لهم .

اعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم فى الماضى فخانوا هذه الإمانة التى حملها لهم هذا الشعب ، واليوم عندما نقول هناك اتحاد قومى لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية أو للانتهازية ، ولا لأعوان

الاستعمار أبداً • الفرصة ستكون للشعب ، للأغلبية العظمى من هذا الشعب ، •

ثم أعيد تشكيل الاتحاد القومي على أسس جديدة في عام ١٩٥٩ بعد الاستفادة من الأخطاء التي حدثت في التجربة الأولى ، وقد علق السيد الرئيس على أهمية الدور الذي سيقوم به الاتحاد القومي والأمل الذي كان معقودا عليه ، في مقال نشر في مجلة بناء الوطن في فبراير عام ١٩٦٠ يمكن تسجيل بعض فقرات منه هذا نصها :

لقد كان محتما والشعب هو صاحب ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، وموجهها أن يكون هدفها الأول حماية الكفاح الشعبى من الانحراف، وذلك بالقضاء على أعداء التطور والعدالة •

هكذا كان القضاء على الاستعمار محتما وقد قضى عليه ...
وكان القضاء على الملكية الفاسدة محتما وقد قضى عليها ...
وكان القضاء على الاقطاع محتما وقد قضى عليه
وكان القضاء على سيطرة رأس المال محتما وقد قضى عليها ..

هكذا أمكن لكفاح الشعب أن يحمى نفسه أولا لكي يستطيع حل مشكلته .. مشكلة التطور والعدالة •

ثم كان الطريق الديمقراطي الاشتراكي التعاوني هو أسلم الطرق التي يستطيع فيها هذا الكفاح الشعبى أن يحل مشكلته ثانيا وكانت الديمقراطية لازمة ذلك أن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أمانة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن جسامه المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى في العمل لها . كذلك كان لابد للديمقراطية في هذه المرحلة ان تتلازم مع الوحدة الوطنية لان المشكلة التي تواجهها هي : هل نكون أولا نكون ؟ وليس ثم مجال للخلاف أن وجود أى خلاف في هذه المرحلة كان معناه الا تكون على الاطلاق خصوصا والظروف الخارجية المحيطة بنا تتحفز لاستغلال أى خلاف .

ولم يكن الاتحاد القومي في الواقع الاداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الوطنية .

وكان هدفه الأول هو تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطي .

ومع مطلع عام ١٩٦٠ كان الاتحاد القومي «الثاني» قد استكمل تنظيماته الشعبية على مختلف المستويات ، وشرع باعتباره نظاما ديمقراطيا يقوم على قاعدة حكم الشعب بالشعب على تحقيق رغبات المواطنين في ظل مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

كان عام ١٩٦٠ عام الديمقراطية العربية حقا ، وكان نقطة حاسمة على الطريق الى الديمقراطية النابعة من بيئتنا الصادرة عن عقيدتنا ، والتي عملناها بأيدينا ولم نستوردها من أى مكان ، فيه عقد المؤتمر الاول للاتحاد القومي في مصر في شهر يونيه وفي شهر يوليه شهدت الجمهورية العربية المتحدة انعقاد المؤتمر الاول للجمهورية وحضره السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشترك في لجانه ، وناقش أعضاء المؤتمر في صراحة تامة وحرية مطلقة .

وقد عكف الاتحاد القومي على دراسة آمال الشعب وحاجاته ومطالبه في ظل المجتمع الجديد ، وأصدر قرارات تعكس تلك الآمال والمطالب والحاجات في مختلف القطاعات والمجالات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية التزام الحكومة بتنفيذ هذه القرارات .

كانت هذه ولا شك خطوة نحو الديمقراطية انتقلت بها نقلة هائلة الى مجالات التطبيق العملي ، وكان الخطأ الذي وقعت فيه هيئة التحرير ، هو نفس الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد القومي ، الأول والثاني ، فتح الباب على مصراعيه ، فتسللت الرجعية واحتلت المراكز القيادية وعملت على تجميد التنظيم الشعبى الكبير .

ان هذه الصورة التي تكررت فى الاتحاد القومى ، نبهت الأذهان الى ضرورة حماية التنظيمات الشعبية من أعداء الشعب ، والعمل على أن تنطلق بكل قوة ممكنة لتحقيق أهداف الشعب وأمانه وآماله .

وفى يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ صدر البيان السياسى التاريخى الذى حدد معالم التنظيم الشعبى الديمقراطى فى الجمهورية العربية المتحدة هذا نصه :

ان المسئوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخى كقاعدة لحركة الطليعة العربية الهادفة الى تحرير الأرض والى تحرير الانسان العربى من كل سيطرة أجنبية ومن كل استغلال خارجى أو داخلى ، استعمارى أو رجعى أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا ، على نحو يكفل استمرار العمل الثورى ، ويضمن تجذده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التى تستهدف تعويقه ، وكذلك يؤكد للأمة العربية دورها فى دفع التقدم الانسانى وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفى التعرض للتنظيم فانه لابد من اعتبارات رئيسية، يتحتم ان يكون التقدم نحوه من وحيها واستنادا اليها، وهذه الاعتبارات هى:

أولا - ان تنظيم القوى الشعبية يجب ان يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التى تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقى وأصيل فى أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وبحيث يكون التمثيل الشعبى أوسع ما يكون وأعمق ما يكون فى الوقت نفسه .

ثانيا - ان العمل الوطنى الثورى يجب أن يرتبط « بميثاق » ، محدد وواضح ان غايات العمل الوطنى ، والوسائل الوطنية الى هذه الغايات يجب أن تكون وحدها الأساس الذى تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن .

وما من جدال في أنه قد حان الآن، أن توضع حصيلة التجارب الثورية التي عاشها شعبنا وأن توضع مع هذه الحصيلة آمالها البعيدة ، وأن يضم هذا كله باطار شامل يضع منهاجا واضحا للعمل الثوري الوطني .

ثالثا - ان الشعب نفسه هو الذي يتحتم عليه الآن أن يقود التطهير ، وان يشق طريقه ، بعقيدته الوطنية الى غده الذي يتطلع اليه ويناضل بشرف لكي يشرق فجره ، ومن حسن الحظ أن حصيلة التجارب الثورية لوطننا ، قد خلقت الآن ظروفنا يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلي أن تحقق وجودها الفعلي والحيوي .

وبناء على هذه الاعتبارات ، وتمهيدا لبدء العمل الثوري في بناء الجمهورية العربية المتحدة بكل ماتعنيه بالنسبة لكل فرد من ابنائها ، وبكل ماتمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انسان عربي فلقد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

اولا - يصدر قرار جمهوري بتشكيل لجنة تسمى « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية » ومهمة هذه اللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التي يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الاصلية في مؤتمر وطني ، ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثلي هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب واصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وأمانة في جميع نواحي النشاط الوطني .

على أن تنتهي هذه اللجنة من عملها في ظرف شهر ، ثم تجرى عملية تجميع القوى على أساس تقديرها النهائي وبطريق الانتخاب الحر .

ثانيا - تبدأ عمليات الانتخابات اللازمة لتجميع القوى الشعبية في مؤتمرها الوطني بحيث يتم عقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب

الحقيقية والاصيلة خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى ، على ضوء التجارب والأهداف الثورية معا . ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بوساطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ولجانة ، وتتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية أن تكون المناقشات علنية فى جلسات مفتوحة .

ثم تكون الحصيلة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البلورة العملية لميثاق النضال الوطنى الشامل لأساليب العمل الشعبى ولأهدافه .

ثالثا - يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة التى تجرى بعد ذلك فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومى فى كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية العربية المتحدة . ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات العامة لهذه اللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التى تجرى الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الحطة التى تكفل تعبئة الشعب ديمقراطيا فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها فى وضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته فى جميع المجالات .

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير المواطن .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية وقامت بعملها فى جو ديمقراطى رفيع لم تشهده بلادنا من قبل وكانت أعمال اللجنة التحضيرية رائعة فى التعبير عن افكار الشعب، وفى الافصاح عن وجدانه فناقشت

أخطر قضاياها في حرية مطلقة لم تشهدها منذ عرفنا المجالس
النيابية والهيئات التشريعية • وقد اتسمت الآراء والمناقشات التي
دارت في اللجنة التحضيرية والتي شرف أغلبها السيد الرئيس جمال
عبد الناصر وتحدث فيها إلى الأعضاء بالانطلاق الكامل والحرية في
غير حدود •

وفي ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصر في
افتتاح المؤتمر الوطني للقوى الشعبية «الميثاق الوطني» وأوضح فيه
معالم الطريق إلى التنظيم السياسي المثالي الذي سيربط بين
الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية • وشكلت لجنة
من مائة عضو وضعت تقريراً عن «الميثاق» أقره المؤتمر وأصدر
«الميثاق» وأصبح حقيقة واقعة •

ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق

ان المبادئ التي حددها «الميثاق» مبادئ عامة وهي نتيجة حتمية لدراسة مشكلات مجتمعنا في عشر سنوات من التجربة والممارسة ، ونتيجة تطلعات الى مستقبل مليء بالآمال ، ووسيلة نقل مجتمع متخلف اجتماعيا واقتصاديا الى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية :

«الميثاق» هو اطار لحطة العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والشعبي^(١) وهو لا يشمل وسائل التطبيق ، فان تطبيق الأسس الواردة « بالميثاق » هي مسئولية الاتحاد الاشتراكي العربي بمؤتمراته ولجانه التنفيذية في مختلف المستويات .

و «الميثاق» وحدة واحدة ، أبوابه مكملة لبعضها ، ومن الخطأ الاعتقاد أن الديمقراطية أو الاشتراكية موجودة في أبواب بعينها ، برغم وجود عناوين محدودة لها في بعض أبواب فالديمقراطية والاشتراكية جاءت ذكرهما في جميع أبواب الميثاق^(٢) .

التنظيم والنظرية :

في الباب الأول تعرض « الميثاق » للتجربة الثورية الرائدة في جميع المجالات التي بدأها الشعب المصري وسط ظروف متناهية في

(١) من كلمات السيد الرئيس في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي عقدت في ١٩٦٢/٥/٢٦ من ص ٣ إلى ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

صعوبتها وظلامها وخطارها من غير تنظيم سياسى يواجه مشكلات المعركة ، ومن غير نظرية كاملة للتغيير الثورى ، بدأها بالمبادئ الستة المشهورة التى بحثتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، ولقد راح الشعب يطور المبادئ الستة بالتجربة والممارسة ، وكان من ضمن هذه المبادئ فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية الهدف السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الحرية والاشتراكية والوحدة :

ويوضح الباب الثانى من « الميثاق » أن التجربة أثبتت أن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بوساطتها النضال العربى أن ينتقل من الماضى بما ساد من تخلف واستقلال الى المستقبل الحافل بالتقدم والعدالة الاجتماعية ، وحتى يمكن عبور المسافة الشاسعة التى تفصلنا الآن عن سبقونا فى مراحل العلم والتقدم . وتبلورت أهداف نضالنا العربى معبرة عن الضمير الوطنى للأمة فى معان ثلاثة هى : -

الحرية - الاشتراكية - الوحدة :

والحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والاشتراكية كوسيلة وغاية تعنى الكفاية والعدل ، أما الوحدة فهى الدعوة الجماهيرية لعودة الامر الطبيعى لامة واحدة مزقتها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .

النضال الشعبى :

وشرح الباب الثالث من « الميثاق » كيف أن روح الشعب لم تستسلم ومقاومته لم تنقطع ضد الغزاة والدخلاء . ولم تكذب تخمد ثورة عرابى حتى انطلقت أصوات مصطفى كامل ، ونادى محمد عبده بالاصلاح الدينى ، ونادى لطفى السيد بأن تكون مصر

للمصريين ، كما نادى قاسم أمين بتحرير المرأة ، وكان هذا كله مقدمة للثورة التي انفجرت عام ١٩١٩ . ويقدم الميثاق ثلاثة أسباب لفشل هذه الثورة وعدم وصولها الى أهداف النضال تلخصها فيما يأتي :

١ - اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعي بسبب الظروف التي جعلت من طبقة ملاك الارض أساسا للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة ، وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالي هي أقصى ما وصل اليه الجهد في ذلك الوقت في حين أن الدعوة الى إعادة توزيع الثروة كانت هي المطلب الحيوي الذي يجب البدء فيه فوراً .

٢ - لم تتنبه القيادات الثورية الى أنه ليس هناك صدام اطلاقاً بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، والى خطورة وعد بلفور الذي أنشأ إسرائيل لتفصل بين أجزاء الأمة العربية ، بل لقد وصل الأمر الى درجة أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية وأقاموا عروشا في خائوا النضال العربي .

٣ - ان القيادات الثورية خدعت بما منحته الاستعمار من استقلال اسمي وحرية مزيفة ، وزاد الأمر خطورة أن الحكم الذاتي والدستور انتهيا الى خلاف حول الغنائم مما حول الصراع الحزبي الى موضوع يلهمي الناس ويحرق الطاقة الثورية ، وجاءت معاهدة ١٩٣٦ تنص على استقلال مصر ، بينما هي في الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات الاحتلال بقاء شرعياً .

درس النكسة :

تعرض الباب الرابع من « الميثاق » لدرس النكسة في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وقال ان هذه الفترة كانت قادرة - لولا صلابة الشعب ومعدنه الأصيل - أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس يفتن كل حوافز الرغبة في التغيير ، وشرح هذا الباب دور القيادات التي

كانت باقية من ذكريات الثورة التي كانت قد تحولت الى اطلال بالية ، ثم دور الفئات الطفيلية والرأسمالية ، ثم التسليم المطلق لسلطة الاحتلال والقصر ، وبدء مأساة الديمقراطية المزيفة التي فصلت رغيف الخبز عن تذكرة الانتخابات ، لأنه من الطبيعي أن من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم أن يحتكر أصواتهم ويوجه ارادتهم في عمليات الانتخابات . ومن هنا تحول الدستور الى مجرد حبر على ورق ، وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر ، تحاول استرضاءه حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت عن الشعب الذي هو المصدر الحقيقي لقوتها، وأصبحت الوزارات في مصر بأمر القصر ودبابات الاحتلال .

الديمقراطية السليمة :

الباب الخامس في « الميثاق » هو باب الديمقراطية ، وقد تحدثت فيه أسس ديمقراطيتنا التي نسعى الى تحقيقها ، وقد بدأ هذا الباب بالنظام السياسي الذي كان سائدا في مصر تعبيرا عن النظام الاقتصادي الذي كان قائما فيها وهو تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل تحت حماية الاستعمار . ويمكن تلخيص الأسس التي حددها « الميثاق » في هذا الباب في الآتي :

١ - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الا بتحرير الفرد من الاستغلال واتاحة الفرصة المتكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله .

٢ - الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وانما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولا بد أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ولا بد أن يحل محله التفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسماليون الوطنيون .

٣ - وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يصبح السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة . وهناك أربعة أركان يجب أن يقوم عليها الاتحاد الاشتراكي العربي هي :

♦ أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية والمجلس النيابي منها باعتبارهم الأغلبية التي طال حرمانها .

♦ سلطة المجالس الشعبية يجب أن تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .

♦ خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .

♦ جماعية القيادة لتكون عاصما من جموح الفرد وتأكيدا للديمقراطية على أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار .

٤ - تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية وتقابات العمال . وأبرز « الميثاق » دور التنظيمات الشعبية وبصفة خاصة التنظيمات التعاونية والنقابية في التمكين للديمقراطية السليمة على أساس أنها قوى متقدمة في مبادئ العمل الوطني الديمقراطي ومصدر من المصادر التي تنبثق منها القيادات الواعية .

ولذلك فانه من الضرورة أن تقوم تعاونيات الفلاحين بالإضافة الى دورها الانتاجي بدور آخر بصفة كونها منظمات ديمقراطية تستطيع التعرف على مشكلات الفلاحين وإيجاد الحلول لها .

كما أنه من الضروري قيام نقابات للعمال الزراعيين الى جانب نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .

٥ - النقد والنقد الذاتي وحرية الصحافة .

ضمنت ملكية الشعب للصحافة حرية النقد بعد أن أكد قانون تنظيم الصحافة استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم وخلصها من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم رأس المال فيها عن طريق تحكمه في مواردها .

٦ - تعديل مناهج التعليم والقوانين واللوائح الإدارية وذلك بما يأتى :

- تطوير التعليم ليتمكن الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .
- تعديل القوانين لتساير الديمقراطية السليمة وتعبر عنها .
- تغيير اللوائح كلها أو معظمها لأنها من وضع حكم الطبقة الواحدة ويجب ابدالها بأخرى تخدم ديمقراطية الشعب كله .

الحرية الاجتماعية :

أكد « الميثاق » فى بابه السادس أن الاشتراكية هى الطريق الى الحرية الاجتماعية ، لأن الحرية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا بتأاحة فرصة متكافئة أمام المواطنين جميعا لينال كل منهم نصيبا عادلا من الثروة الوطنية .

ان الديمقراطية والاشتراكية امتداد واحد للعمل الثورى فالديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بينهما ، وبدونهما أو بدون أيهما لا يمكن تحقيق آمال المستقبل . وفى نهاية هذا الباب أوضح «الميثاق» أن التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق الاسس الديمقراطية السليمة لأن التقدم بالطريق الرأسمالى لا يؤكد الا حكم طبقة محتكرة ، ولا معنى له الا زيادة حدة الصراع الطبقي بينما الطريق الاشتراكى يتيح

الفرصة لحل الصراع الطبقي سلميا ، ولتذويب الفوارق بين الطبقات ، ولتكافؤ الفرص .

ومعنى هذا أن الطريق الاشتراكي هو الذى يفتح الباب أمام التطور الحتمى من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل .

حرية الراى :

وفى الباب السابع من « الميثاق » جاء الحديث عن الكلمة الحرة ، فأبان الميثاق اننا فى مجتمعنا الجديد نؤمن بأن الانسان الحر هو الأساس وأن الكلمة الحرة هى ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة . . وأن الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال هى المدخل الوحيد الى الحرية السياسية . . وأن اتاحة تكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة طبقة واحدة ، ثم ازالة التصادم الطبقي سلميا حماية للحرية الفردية للانسان المواطن بل للحرية الكاملة للوطن كله من خطر فتح ثغرات فى صفوف الشعب تعرضه للأخطار الخارجية .

وفى ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن ان يتدعم المفهوم الديمقراطى للحكومة كأداة شعبية .

الديمقراطية فى مراكز الانتاج :

أما الباب الثامن فقد حدد لنا مبدأ هاماً بالنسبة للديمقراطية فى مراكز الانتاج فقد جاء فيه :

« ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سلميا الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ،

على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية ، كذلك فإن وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية أو المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون في الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

الوحدة العربية :

تحدث الباب التاسع عن الوحدة العربية ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وحمايته في العالم العربي ، وأكد ضرورة وحدة الهدف ونبذ شعارات وحدة الصف في الثورة الاجتماعية، وأوضح أن الوحدة ليست فرضاً ، وليست صورة واحدة ، ثم أشار « الميثاق » في هذا الباب الى المراحل القادمة من النضال وانها لابد أن تشهد قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي .

الحرب ضد الاستعمار :

وفي ختام « الميثاق » جاء **الباب العاشر** فأوضح دور الشعب في حربه ضد الاستعمار في الماضي والحاضر والمستقبل ويمكن تلخيصه في الآتي :

كشف شعبنا الاستعمار العثماني ، وحاربه رغم التحايل عليه باسم الخلافة الاسلامية .

قاوم شعبنا الغزو الفرنسي حتى أرغم الغزاة على الرحيل .

تصدى لمؤامرات الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي استغلت أسرة محمد علي .

واجه شعبنا الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية .. وقاوم غزوها وانتصر عليها ..

بعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، قضى الشعب على بقايا العهد الملكى الدخيل وعلى الاقطاع والرجعية .. وبهذا فقد وجود الاستعمار حلقات اتصاله بأرض الوطن .

كانت الخطوة التالية ارغام الاستعمار على الرحيل .. وفاز شعبنا بالجلاء مرتين فى عام واحد .. فى عام ١٩٥٦ رغم القوى العلوانية .

ورفض شعبنا كل المحاولات التى بذلت لجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة ضد حلف بغداد حتى سقط حلف بغداد .. ثم كشف الاستعمار فى معركة السويس نفسه وقواعده وأعرانه ، وباسترداد الشعب لقناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته .. وهزت المقاومة الباسلة الضمير العالمى .. فكانت معركة السويس نقطة فاصلة فى حركات التحرير ..

وقد أنهت الهزيمة الجديدة للاستعمار فى السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة ، فغير الاستعمار أسلوبه وان ظلت أهدافه كما هى .. ولكننا كنا بالمرصاد للاستعمار كيفما تقنع .. ويصر شعبنا على معارضة الأحلاف .. ويصر على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن حتى لا يكون جيба من أخطر جيوب المقاومة لمحاولة حصر السرطان الاستعمارى .. ويصر شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى ، لان الاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى .. والتمييز العنصرى لون منها.

هذه هى ديمقراطيتنا كما جاءت فى جميع أبواب « الميثاق » .

التنظيم السياسي الديمقراطي

وفي يوم ٢ يولييه عام ١٩٦٢ ، قدم الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية مشروع « التنظيم السياسي الديمقراطي » ، وفي ٤/٧/١٩٦٢ وافق المؤتمر على مشروع التنظيم ، وفوض السيد الرئيس بتشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد الاشتراكي تقوم باعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي ولجانه التنفيذية .

وفي شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية السادة اعضاء مجلس رئاسة الجمهورية وسبعة وزراء ممن شاركوا في العمل الثوري ، وقد بدأت اللجنة عملها فعلا .

تقديم التنظيم :

بدا مشروع التنظيم بشرح مفهوم الديمقراطية الاجتماعى والسياسى ، موضحا أهداف التنظيم . ويمكن تلخيصه فيما يأتى :-

ان الديمقراطية ، بالمفهوم الاجتماعى والسياسى ، هى الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع مجالاته .

انها الحل الذى يمد العمل الوطنى بأوسع القوى ، ويكشف أمامه أفسح الطرق ، ويهيئه باستمرار الى الآفاق التى تتطلع اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السنـليمة - على هذا النحو - وبالمنطق
الاشتراكى تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطنى فى وقت واحد .
انها أسلوب وهدف .

أسلوب يتحقق به فى كل الظروف ، ان الثورة بالشعب ،
باعتباره القوة القادرة والخـالدة لدفع العمل الوطنى ، وكفالة
استمراره ، وحماية طريقه من أية عقبات أو انحرافات .

وهدف يتحقق معه فى كل الظروف ، أن تكون الثورة للشعب ،
متحررة من أى استغلال طبقى أو انتهازى ، ومنطلقة الى تحقيق
الرفاهية للإنسان الحر فى مجتمع حر .

والديمقراطية - والأمر كذلك - لابد لها من قيام تنظيم
شعبى ، يقود حركة الجماهير ، محتشدة متجمعة ليستطيع أن يقتحم
بها المستقبل ، ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلبي هذه المطالب .

أهداف التنظيم :

- أن ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها
الطريق الذى لا طريق غيره لاعادة تشكيل المجتمع .
- أن يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير .
- أن يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطنى وأساليبه
بما يحقق صالح هذه الجماهير .

دليل العمل الوطنى :

ان « الميثاق » ، وصدوره عن ارادة شعبية حرة ، أعطى دليلا
للعمل الوطنى أولا ، ثم هو من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى
الشعب الفاعلة التى يمكن أن تقسوم بينها الوحدة الوطنية ، التى

تتكفل بحل الصراع الطبقي سلميا ، وتدفع بإمكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير .

وبذلك أصبح في الامكان أن يلتف التجمع الشعبي حول فكرة واضحة ، كذلك أن يكون هذا التجمع الشعبي سليما وممثلا للقوى الوطنية ودافعا لآمالها الثورية .

التحالف الوطني :

ان ميدان العمل الوطني أصبح الآن مهيا لقيام التحالف الوطني، الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية - لكي يمارس دوره ، ويحل محل التحالف الطبقي القديم - الذي يجب أن يسقط - والذي كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال وسيطرتها على ثروة الوطن ، وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطني الجديد ، الممثل لقوى الشعب العاملة ، هذا التحالف الذي يلتقي على الميثاق ومن حوله ، يفتح لأول مرة امكانية التنظيم الشعبي الذي هو بمثابة الجهاز العصبي للديمقراطية السليمة .

خصائص التنظيم :

ان هذا التنظيم الشعبي يتمثل في اقامة الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يجب أن يتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من التجربة والأمل ، ومن ظروف النضال الوطني في مرحلته المعاصرة الخطيرة .

أولا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، يجب أن يكون هو الاطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليلا في

العمل ، باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو بناء جماهيري كامل ، تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا ، وتقوده بآمالها ، ليكون أدواتها بعد ذلك في قيادة العمل الوطني .

رابعا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو التجسيد الحسي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة ، وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية ، وصيانة ممارسة حق النقد ، والنقد الذاتي ، والالحاق في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا .

ان هذه المسئولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكي العربي تفرض أن تقع الخطوات الهامة في تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التي تثبت مقدرتها - بكفاية وأمانة - في المشاركة على حمل هذه المسئولية التاريخية .

ومن ثم فان عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي هي تكليف بالخدمة للقائدين على الوفاء بها ، والذين يستطيعون أن يعطوا « الميثاق » من ذات أنفسهم من الطاقات المؤمنة والخلاقة ، ماينقل فكرة الثوري ، الى الواقع الفعلي .

التنظيم العام :

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي - تبدأ من الوحدة المحلية في القرية أو القسم أو المصنع أو أي مؤسسة تضم جموعا

من الجماهير تقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة - وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات في نفس الوقت .

انها تترايط على النحو التالي :

أولا : مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبى ، ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذا النطاق .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية فى القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية فى التنظيم الشعبى .

ومن هذا المؤتمر للمحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحافظات ، على أن ينضم اليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات من الوحدات التأسيسية الأولى ، الى مؤتمرات المحافظات ، الى المؤتمر العام هى السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها .

ان مسئولية كل منها فى نطاقها هى مسئولية « الميثاق » ،

كاملا .

أن هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل أمانة الميثاق بكل أهدافه ، كما أنها تتحمل أكثر من ذلك مسؤولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق العملي ومشكلاته ولا بد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي على جميع المستويات أن تجتمع في فترات دورية لتحديد سياسة العمل في مجالها وأهدافه ، ثم تناقش التقارير المقدمة إليها من لجانها التنفيذية عن سير العمل - سياسة وأهدافا - لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة .

كذلك فإن هذه التنظيمات على جميع المستويات ، فضلا عن مسؤولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، والرقابة على تنفيذها ، تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ذاته مسؤوليات كبيرة ، بينها مسؤولياتها عن تزويد العمل الوطني بالقيادات المتجددة الصالحة ، ثقافيا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكي العربي ، وتحقيق تنسيق بين أوجه النشاط الحكومي والشعبي ، لكي يزول التناقض الذي يتعين القضاء على ما تبقى من رواسبه بين الشعب والحكومة . وحتى يستقر بوضوح - فكرا وفعلا - أن سلطة الحكومة هي امتداد لسلطة الشعب وأن أجهزتها جميعا أدوات لارادته .

المجلس النيابي والدستور :

ان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي سيكون هو السلطة الشعبية التي تقرر طريقة انتخاب المجلس النيابي للجمهورية العربية المتحدة ، وموعد هذه الانتخابات . وهذا المجلس النيابي المنتخب هو الذي سيتولى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

كذلك فإن هذا المؤتمر هو الذي سيدرس تفصيليا طريقة

ربط القوات المسلحة عضويا بأهداف التفضيـال الشعبي ، ليكون
ولاؤها المطلق لهذه الأهداف درعا حاميا لآمال الشعب في الداخل
والخارج .

وبذلك فإن العمل الثوري يستوفي ديمقراطيته ، وهي ضمانه
الحقيقي ، سواء بالنسبة لأساليبه أو بالنسبة لغاياته .

ان ذلك هو التأكيد الثابت لأن تكون الثورة للشعب وبالشعب .

الخلاصة

بعد هذه الدراسة يمكننا أن نلخص ديمقراطيتنا كما جاءت بالميثاق ، فيما يأتي :

أن الديمقراطية بمفهومها الاجتماعي والسياسي هي الحل السليم لمشكلات العمل الوطني من أجل التقدم في جميع المجالات ، وهي التي تمده بأوسع القوى وتكشف أمامه أوسع الطرق ، وأنه لا سبيل آليها إلا بأمرين :

• تحرير الوطن من التبعية الأجنبية ومن الخضوع للاستعمار .

• تحرير المواطن من كل أنواع الضغط والاستبداد السياسي والاجتماعي .

وقد تم لنا ذلك وتحددت معالم الطريق ، وتحدد مفهومنا للديمقراطية في ثلاثة أسس هي :

• أن الديمقراطية السليمة ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .

• أن الوحدة الوطنية شرط أساسي لنجاحها .

• أن الحرية هي المرادف الطبيعي لها .

لقد أوضحنا كيف كانت الديمقراطية المزيفة قبل الثورة ، وهي ديمقراطية دكتاتورية الاقطاع ورأس المال المستغل يؤيدها ويحميها الاستعمار ، وهي الديمقراطية التي أسقطتها الثورة بعد أن قضت

على التحالف الذى كان يجمعها بمساندة الملك السابق والأحزاب
المنحلة ، لأنها كانت تعمل دائما ضد مصلحة الشعب واراادته .

وجاءت الثورة بمبادئها الستة المشهورة التى أعلنتها منذ
يومها الاول تنادى فى المبدأ السادس بإقامة حياة ديمقراطية سليمة ،
وكانت خطواتها الاولى نحو ذلك فى هيئة التحرير ثم أتبعها بالتجربة
الثانية والثالثة فى الاتحاد القومى الذى لا نستطيع أن ننكر أنه قام
بدور كبير وفعال ، الا أن تسلل الرجعية الى تنظيماته وقياداته شل
حركته وكاد ينحرف بها ، وعمل على تجميده .

لم يكن هذا هو السبب الوحيد لعجز هذه التنظيمات الشعبية
عن تحقيق الديمقراطية التى كنا نسعى اليها ، بل كان السبب
الاصيل هو أن هذه التنظيمات كانت تفتقر الى دليل للعمل الوطنى
تسير عليه ، والى تنظيم شعبى يبلور هذا الدليل الى واقع حى
ويلتزم به ، فجاء « الميثاق الوطنى » محققا لهذا الغرض ، محددا
قوى الشعب العاملة بالفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية
الوطنية تلك القوى التى أصبحت البديل الشرعى لتحالف الاقطاع
مع رأس المال المستغل والاستعمار وهى التى ستقيم الاتحاد
الاشتراكى العربى الذى سيتخذ من « الميثاق الوطنى » دليلا له فى
العمل الوطنى والذى سيكون بمؤتمراته ولجانه التنفيذية فى القرى
والمحافظات والمصانع والمؤسسات الجماهيرية أداة ثورية للجماهير
الوطنية التى طال حرمانها فى الماضى ، صاحبة الحق والمصلحة فى
التغيير الثورى ، لحمايتها والدفاع عنها فى ظل نظام ديمقراطى سليم
يؤكد على الدوام أن السيادة العليا للشعب .

تم

فهرس

ص	
٣	١ - اهداء
٥	٢ - تقديم
١٢	٣ - مفهوم الديمقراطية
١٩	٤ - ديمقراطية ما قبل الثورة
٢٤	٥ - هيئة التحرير والاتحاد القومي
٣٣	٦ - ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق
٤٢	٧ - التنظيم السياسي الديمقراطي
٤٩	٨ - الخلاصة



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روضة القري

تلفون } ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤

لجنة اخترنا للطلاب

عاطف البرقوقي : رئيس اللجنة

محمد عطا : مقرر اللجنة

أعضاء

محمود محمود

الدكتور حسين النجار

علي الجمبلاطي



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٦ شارع عسك . روض الفرج

٤١٠١٢ / ٤٠٧٥٣ } تلفون
٤٠٨١٤ / ٤٠٥٩٨ }